

الاخذ الا ان يعلم الاذن وان كان من الثمار التي تبقى
اتفقوا على انه يسعه ان ياخذه ما لم يعلم النهي هذا
في الثمار والساقطة من الاشجار فان كانت على الاشجار
فالافضل ان لا ياخذ في موضع لم يؤذن له الا ان يكون
ذلك الموضع كثير الثمار يعلم انهم لا يشعرون بمثل ذلك
فيسعه ان يأكل ولا يسعه ان يحمل واذا وجد في الطريق
ليس له ان ياخذه وان اخذه كان ضامنا وان كان
ورقا لا يتفع به **بل** له ان ياخذه والله الموفق **كتاب**
الأبقي والمفقود في مختصر المحيط رد الابن من مسيرة
ثلاثة ايام او اكثر يستحق اربعين درهما وان كان اقل
من ذلك رضى له ثم اختلفوا في مقدار الرضى قيل يستحق
بحسب مال الورده من مسيرة سفر وقيل التقدير الى
راي المولى ولو كان يساوى اربعين درهما فانه ينقص
من الجعل وقال ابو يوسف له الجعل تاما ردا مائة معها
رضيع يجب جعل واحد الا اذا رافق يجب ثمانون ولو
صالحه عن الجعل على عشرين جاز كما لو حط الكل ولو
صالح على اكثر من اربعين يطرح الفاضل سادة وقد
مان مولا اخذ الجعل من ورثته من جميع المال ولو كان

على

على الميت دين محيط كان احق بالبعد حتى يقم الجعل او
بيع العبد وبدا بالجعل رده وارث المولى في حياته ثم مات
ومعه وارث اخر كان له الجعل وقال ابو يوسف ليس
له ذلك وان كان الوارث هو وحده لا جعل له ولو
قال المولى ارسلته في حاجته ولم يبق لم يكن له
جعل الا ان تقوم بنية على انه اقر با باقه ولو ابق
من الاخذ تم جاء به اخذ فالواجب للثاني وفي المنبع
شرح المجمع اذا رد رجل عبدا على مولاه فاتي به
من مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا وكان عند الاخذ قد شهد
عليه انه اخذه ليرده على صاحبه لانفسه وفي الاستهاد
خلاف ابي يوسف فقد وجب له الجعل على مولاه وفيه
ايضا اذا ابق العبد من الذي اخذه فلا شيء للمولى عليه
ولاله على المولى جعل اما الاول فلانه اشهد عليه عند
الاخذ فكان في يده امانة فان ابق او مات فقد تلف من
غير تفريط منه فام ينضم واما عدم وجوب الجعل فلانه
في معنى البايع من المولى ولهذا كان له حبه حتى يستوفي
الجعل بمنزلة البايع بحيث المبيع للاستيفاء **والثمن وقت**
شرح الوهبانية لابن السخنة رجل اخذ ابنا من مسيرة